مؤشر جمعية تجار بيروت– فرنسَبنك لتجارة التجزئة
عن الفصل الثالث من لسنة 2012

بيروت في 20 تشرين الثاني 2012

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت– فرنسبنك لتجارة التجزئة"، الذى تمّ الإعلان عنه لأول مرّة في أيلول 2012، هو شراكة ما بين جمعية تجار بيروت وفرنسبنك، مع الدعم الفني لإدارة الإحصاء المركزي في لبنان.

وقد تمّ إعداد هذا المؤشر بالإستناد إلى بيانات عيّنة تعكس نبض كافة القطاعات التجارية الناشطة في السوق المحلي للتجزئة، وتعطي تمثيلاً صحيحاً لتلك القطاعات.

يتميّز "مؤشر جمعية تجار بيروت– فرنسبنك لتجارة التجزئة" عن المؤشرات الأخرى المتوفّرة اليوم في لبنان من حيث المنهجية المتّبعة في إحتسابه، وهو الأول والوحيد من نوعه في لبنان، ويتمّ الإعلان عنه فصلياً.

إن هذا المؤشر سوف يكون له مساهمة فعلية في تحسين الأوضاع لدى القطاع التجاري.

ولقد دعوناكم اليوم للإعلان عن "مؤشر جمعية تجار بيروت– فرنسبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثالث من سنة 2012 – Q3 2012.

نسبة التغيير السنوية ما بين الفصل 3 من 2012 بالمقارنة مع الفصل 3 من 2011			
	Q3 2012	Q3 2011	
التغيير الإسمي (Nominal Variation)	102.154	100	
تضخم الأسعار الرسمي بين شهري أيلول 2012 وأيلول 2012 وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي	10.30%		
التغيير الحقيقي (Real Variation)	91.63	100	-8.37%

تجدر الإشارة الى أن كافة الحسابات تمّت مع أخذ نسب التضخّم الرسمية للقطاعات التجارية المعنية – كما صدرت عن إدارة الإحصاء المركزي، بالإعتبار، وهي كالآتي:

+1.60% للفصل الأول من 2012،
– 1.10% للفصل الثاني من 2012،
+8.40% للفصل الثالث من 2012.
أما نسبة التضخّم السنوية ما بين أيلول 2011 وأيلول 2012 فقد بلغت + 10.3%.

شهدت معدّلات النشاط التجاري بالتجزئة تراجعاً ملحوظاً خلال الفصل الثالث من سنة 2012: وبالرغم من أن الرقم الإسمي (nominal figure) يُظهر زيادة بنسبة +2.15% بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة الماضية، **يُبيّن الرقم الحقيقي (real figure) تراجعاً مهماً بلغ حوالي – 8.50 % بعد أن يؤخذ معدّل التضخّم لقطاعات التجارة بالتجزئة الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي (+10.30%) بعين الإعتبار.**

هنالك عدّة عوامل تفســـّـر هذا الهبوط الحاد في النشاط التجاري بالتجزئة بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2011 ومنها:

1. **عوامل خارجية :**

أ. الكل على يقين بالتداعيات السلبية لحالة عدم الإستقرار المحلية ولإنعدام مواسم البيع التى كان التجار يأملون بها : موسم الصيف ومواسم الأعياد إلخ... – أزمة الرهائن وأزمة المنع من السفر الى لبنان الذى أصدره عدد من حكومات دول الخليج – وأزمة سلسلة الرتب والرواتب إلخ...

ب. إضافة الى حالة عدم الإستقرار المتواصلة في المنطقة، خاصة في سوريا، والى تداعياتها...

2. **عوامل باطنة :** الإنكماش الذى أصبح واضحاً اليوم في مستويات الإستهلاك في القطاعات التجارية الأساسية.

إن الأداء الضعيف الذى شهدته قطاعات التجارة بالتجزئة خلال الفصل الثالث من هذه السنة، والذى يـــُظهر إستمرارية الوضع المتأزّم الذى كنا قد بدأنا بمشاهدته في الفصل الثاني، والذى يعزّز التأكيد على توقـــّعاتنا بتباطؤ في النشاط الإقتصادي ككلّ خلال سنة 2012، **ما هو إلاّ إنعكاس للتأنـــّـــي الملحوظ في مصروفات المستهلكين ولنسبة تأثـــّـــر الإقتصاد اللبناني الشديدة – إن بالأحداث الإقليمية من جهة، وإن بوزن إنفاق الزوّار الخليجيين من جهة أخرى.**

هنا، يمكننا تسليط الضوء على تفاصيل الأرقام التى سجـــّـــلتها قطاعات التجارة بالتجزئة خلال الفصل الثالث لسنة 2012 وملاحظة ما يلي :

- سجـــّـــل مستوى **الإستهلاك في قطاع السلع الأساسية تراجعاً حاداً** بالمقارنة مع مستوياته في الفصل الثالث من سنة 2011، **ولا سيما في القطاعات التالية :**
  - ✓ – **20%** الألبسة
  - ✓ – **18%** التعليم (المكتبات)
  - ✓ – **17%** المشروبات الروحية
  - ✓ – **16.5%** الأحذية
  - ✓ – **5.7%** التبغ والتنباك
  - ✓ أخيراً وليس آخراً تراجع مبيعات المواد الغذائية (السوبرماركتس) بنسبة **6.6%**
  - ✓ تجدر أيضاً الإشارة الى التراجع الذى شهده قطاع العطور ومستحضرات التجميل، والذى بلغ **5.8%.**

- وشهد **قطاع السلع المعمـــــّـــرة أيضاً إنكماشاً،** مع الإشارة الى أن **نسب التراجع في هذا القطاع كانت اشدّ من تلك التى شهدها قطاع السلع الأساسية،** مثال :
  - ✓ – **38%** الأثاث والتجهيزات المنزلية
  - ✓ – **19%** الإلكترونيات والمعدّات المنزلية

إن مجرّد التمعـــّـــن بتلك البيانات ما هو إلاّ إنعكاس للتدابير التقشـــّـــفية التى بدأت تلتزم بها الأسر اللبنانية، وهي تدابير إتـــّـــخذتها الأسر ليس فقط في المصروف على السلع المعمـــّـــرة (كالأثاث أو الإلكترونيات إلخ...)، بل أيضاً على المشتريات الموسمية (كالألبسة وغيرها)، بل والأهم من ذلك على السلع الأساسية (كالغذاء والمشروبات والتبغ وغيرها...).

تجدر الإشارة هنا أخيراً الى التراجع الذى يشهده قطاع الثقافة والتعليم، مع إنخفاض مبيعات المكتبات بنسبة **18%.**

- من جهة أخرى، نلاحظ أن **القطاع الأساسي الوحيد الذى سجـــّـــل تحسـّـــناً** في الفصل الثالث من هذه السنة بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة الماضية **هو قطاع المحروقات،** حيث بلغت نسبة الزيادة الحقيقية (Real Variation) **– من حيث كمية المبيعات، مستوى + 7.11%.** ويمكن ربط هذا الوضع بالتراجع الذى شهدته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، الأمر الذى يـــُظهر بوضوح شدّة الحساسية تجاه الأسعار (Price elasticity) في قطاع المحروقات.

نتيجة لكل ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذى قد تم تبنـــّيه هو للفصل الرابع لسنة 2011، نعلن اليوم عن أن "**مؤشر جمعية تجار بيروت– فرنسبنك لتجارة التجزئة**" هو :

99.97 للفصل الثالث من سنة 2012.

"مؤشر جمعية تجار بيروت– فرنسبنك لتجارة التجزئة " للفصل الثالث من 2012 (المؤشر الأساس 100 للفصل الرابع من 2011)

		Q4 '11	Q1 '12	Q2 '12	Q3 '12
Nominal Index - w/out inflation	**(المؤشر الإسمي قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)**	100	95.771	100.55	108.54
نسبة التضخـــّم الفصلية المركبة وفقاً لبيانات إدارة الإحصاء المركزي			1.60%	-1.10%	8.40%
Real Index - w/ inflation	**المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)**	100	94.239	101.656	**99.97**

بمعنى آخر، **يمكن القول بأن النشاط التجاري لم يشهد ركوداً فحسب، لكنه بدأ يسجـــّل إشارات إنحسار منذ بداية السنة الحالية.**

والأهم من ذلك أن بيانات قطاع المحروقات قد ساهمت في رفع رقم المؤشر الذى أعلنـــّا عنه، وإلاّ كان هذا الرقم قد تهاوى الى مستوىً أدنى بكثير.

وعليه، ونظراً لكون القطاع التجاري يلعب دوراً حيوياً في تكوين الناتج الإجمالي القائم (حوالي الثلث)، فإن هذه الأرقام، ومع أخذ العامل الموسمي في الحسبان، لن تساهم أبداً في قدرة الإقتصاد العام على تسجيل ولو نمواً متواضعاً بنسبة 1 أو 2 % كما كنا نتخوّف منه سابقاً، لا بل سوف يسجـــّل صفر % في أحسن الأحوال : إن هذا المسار التنازلي، وبكل أسف، ما هو إلاّ تأكيداً لما سبق وحذّرنا منه في مناسبات سابقة هذه السنة.